

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

29/04/2014

Les droits des femmes au Maroc ont connu un saut qualitatif durant la dernière décennie (débat)

Les droits des femmes au Maroc ont connu un saut qualitatif durant la dernière décennie, a-t-on souligné lors d'un débat organisé samedi à Lyon à l'initiative du Consulat général du Maroc dans cette ville du sud-est de l'Hexagone, sous le thème "Double culture au féminin. Entreprendre ici et ailleurs : défis et opportunités".

Lors de ce débat, organisé en collaboration avec le ministère en charge des Marocains résidant à l'étranger, les participantes ont souligné que le Maroc a franchi d'importantes étapes aux plans juridique et institutionnel dans le domaine des droits des femmes dans la perspective de la concrétisation des principes de parité et d'égalité consacrés par la nouvelle Constitution du Royaume.

Lors de son intervention, la Consule générale du Maroc à Lyon, Mme Chafika El Habti a affirmé que ce débat autour de "la double culture au féminin" ambitionne surtout de créer des passerelles, des synergies et des partenariats qui favoriseraient l'échange d'informations, d'expériences et de savoir-faire.

Autant d'occasions offertes pour pousser aussi le networking et tisser un véritable réseautage permettant de mieux appréhender les réalités ici et celles là-bas au Maroc. Ce Maroc où la marche des femmes vers l'égalité et pour une pleine jouissance de leurs droits se renforce chaque jour d'acquis et de réalisations, a-t-elle dit, soulignant que la Constitution marocaine adoptée en 2011 a fait sauter en éclats, à travers des articles dédiés, plusieurs verrous qui ont longtemps plombé la lutte des femmes marocaines.

Pour sa part, **Aatifa Timjerdine, membre de la commission régionale des droits de l'Homme a donné un aperçu historique de l'évolution des droits de la femme et la lutte des femmes pour leur émancipation, faisant état des acquis engrangés durant ce long processus qui ont consolidé le rôle de la femme à divers niveaux de gouvernance, tout en affirmant que les femmes marocaines sont résolues à poursuivre ce combat pour davantage d'acquis dans la perspective de parvenir à une pleine parité et égalité comme règles de base pour la gouvernance de la chose publique.**

De son côté, Hajbouha Zoubair, membre du Conseil économique, social et environnemental (CESE), a abordé les défis et les opportunités auxquels font face les femmes au plan de l'entrepreneuriat, soulignant l'importance de l'apport féminin dans ce secteur au service du développement économique et social. L'intervenante a également mis l'accent sur l'importance des entreprises féminines et associations qui ont fleuri à travers le territoire national et qui ont créé une dynamique économique favorisant la création de postes d'emploi.

Elle a cité, à cet égard, le cas des coopératives ayant vu le jour dans les provinces du sud et leur impact sur la situation des femmes, mettant en exergue le rôle de l'association des femmes entrepreneures de Laâyoune qui aide les femmes à la création de leurs entreprises dans les secteurs des services, du commerce, du tourisme, de l'enseignement, de l'agriculture et de l'industrie.



مع قهوة الصباح

اعتبر محمد الصبار، المعتقل السياسي السابق والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن تعنيف المتظاهرين ليس انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان ولذلك فهو سيستمر في المغرب، وهو ما يعيد إلى الواجهة طرح السؤال حول اساليب التدخل التي تسلكها القوات العمومية في تعاملها مع احتجاجات فئات كثيرة عبر ربوع الوطن، ويفرض فتح نقاش قانوني حول الحدود المرسومة في التعامل مع الاحتجاجات.

كلام الصبار مفهوم، وقوله إن تفريق المتظاهرين ولو كان بعنف محدود لا يعتبر انتهاكا جسيما للحقوق يبقى كلاما سليما وهو أمر يجري به العمل في أنحاء العالم، لكن الاختلاف الموجود بيننا -كبلد يعيش مخاضات كثيرة- وبين بقية دول العالم «المتحضر» هو في مدى قدرة مسؤولينا الأمنيين على احترام القانون واحترام كرامة المواطنين. القانون الذي يحدد هذه العلاقة ينص على أن يتم تفريق المسيرات والمظاهرات والوقفات بعد استنفاد المساطر القانونية، التي تحدد الخطوات التي يجب اتباعها، والتي تبدأ بالإعلان عبر مكبرات الصوت، وتنتهي بدفع المحتجين إلى إنهاء شكلهم الاحتجاجي عبر «عنف» محدود وغير مبالغ فيه، ودون استعمال أدوات قد تسبب كدمات أو جروحا أو عاهات مستديمة، ولنا فيما يحدث في كثير من عمليات فض الوقفات في الدول الديمقراطية أكبر دليل.

في شوارع الرباط مثلا يتعرض المعطلون بشكل مستمر لتدخلات عنيفة تسيل فيها الدماء وتسحل الأجساد ويصاب آخرون بكسور ورضوض وعاهات، بل إن حالات إجهاض وقعت بسبب تصرفات مسؤولين أمنيين لا يكادون يفرقون بين مظاهرة وبين ساحة حرب، والكل يتذكر الأسلوب الذي عومل به الحقوقيون والصحافيون والمواطنون في وقفة الاحتجاج على العفو عن البيدوفيل الإسباني وكان قوات الأمن وجدتها فرصة لتصفية حساب قديم مع «عدو» يزيدنا متاعب في كل مرة دعا إلى الخروج إلى الشارع.

23/04/14



افتتاحية

انتصار جديد للمغرب

٩٤٩١١١

من المتوقع أن يصادق مجلس الأمن اليوم على قرار جديد يقضي بتمديد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية الثلاثين من أبريل 2015، من دون أن ينص على توسيع مهام البعثة الأممية إلى الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان. وهو بالتالي قرار لا يحمل أي جديد بخصوص إنشاء أي آلية لمراقبة حقوق الإنسان، التي هُمل لها الخصوم، وأيدتها بعض الدول دون أن يكون لذلك تأثير على المناخ العام للمشاورات التي جرت في الأيام الماضية بين المغرب وعدد من الدول الأعضاء داخل مجلس الأمن مما قطع الطريق على الخصوم، وأكد على مصداقية الموقف المغربي من هذه القضية.

لقد شكلت المسودة الأمريكية المتعلقة بمشروع قرار طرح للمصادقة عليها دون أن تتم الإشارة إلى مسألة مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء المغربية، مكتفية بالعودة إلى تحسين وضعية حقوق الإنسان بالمنطقة بما في ذلك مخيمات تيندوف، انتصارا لموقف المغرب ووجهة نظره من هذه القضية المضرقة، استنادا على رصيده المشرف في مجال احترام حقوق الإنسان وبناء على ما تضمنه دستوره الجديد من مقتضيات ونصوص، تشدد على احترام حقوق الإنسان ووضع آليات لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان متمثلة في أحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي ساهم في تكريس مبادئ احترام حقوق الإنسان بناء على صلاحياته الجديدة في متابعة أوضاع حقوق الإنسان على مجموع التراب المغربي لا فرق بين الأقاليم الشمالية والأقاليم الجنوبية بالملكة، وهو ما جعله يحظى باحترام دولي ويشهد له به الأصدقاء والحلفاء وحتى بعض الدول المناهضة للأطروحة الجزائرية، كما شكلت هذه المسودة ضربة أخرى لمخططات الخصوم ومناوراتهم وفتلا ذريعا لأجندتهم الرامية إلى توظيف ورقة حقوق الإنسان في خضم حربهم القذرة على وحدة المغرب الترابية.

إن المسودة الأمريكية عكست بكل جلاء مصداقية الموقف المغربي ووضوحه من حقيقة الأوضاع التي تعيشها أقاليمنا الجنوبية من استقرار وأمن وإرساء فعلي لأليات احترام حقوق الإنسان خاصة بعد الإصلاح الذي مس صلاحيات القضاء العسكري، والذي يعتبر تطورا نوعيا في مجال ترسيخ قواعد العدالة واحترام حقوق الإنسان، في الوقت الذي لا زالت مخيمات تيندوف تبرز تحت نير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من قمع وتعذيب وتقتيل واعتقال تعسفي واختفاء قسري ومنع لحرية التعبير والحق في التظاهر، في ظل حصار غاشم منذ أكثر من ثلاثة عقود.

فالتحرك الدبلوماسي المكثف الذي قام به المغرب داخل أروقة مجلس الأمن للدفاع عن وجهة نظره المعززة بالوقائع والمستندات والشهادات، والدعم الذي حظي به من لدن أصدقائه داخل مجلس الأمن، كان له الفضل في جعل بان كي مون يغير من لهجته ويتراجع عن توصيته المشؤومة، وهو ما فتح الباب أمام مجلس الأمن لكي ينساق وراء ما يسمى بإنشاء «آلية مراقبة حقوق الإنسان» في الصحراء. ومن ثم فإن تحذير المغرب لبان كي مون من «الخيارات المحفوفة بالمخاطر» لتوصيته المشؤومة، وتأكيد على «ضرورة الاحتفاظ بمعايير التفاوض كما تم تحديدها من مجلس الأمن»، كان له الأثر البالغ في أن يتقبل مجلس الأمن الإرادة المغربية ويجدد مهمة بعثة المينورسو كما حددت في البداية.

إن هذه الجولة الجديدة في صراع المغرب مع خصومه داخل أروقة مجلس الأمن والأمم المتحدة، ما هي إلا محطة من محطات المواجهة المفتوحة بيننا وبين أعداء وحدتنا الترابية وهو ما يتطلب من المغرب تعبئة دائمة وشاملة لأنته الدبلوماسية الرسمية والموازية ولعلاقاته الدولية ومقدراته الذاتية، ما دام أن الخصوم لن يتوقفوا عن التحرش بوحدةنا الترابية وسيادتنا الوطنية على الصحراء.

رسالة الأمة



دراسة حقوقية تسقط ورقة التوت عن واقع بنيس للمشاركة السياسية للنساء داخل الأحزاب والنقابات

معيقات ثقافية وقانونية وذاتية تقف حاجزا أمام المشاركة السياسية الفاعلة للنساء

زهرة لمعيرات

استمرار عقبة أن العمل النقابي يتقبط مراعاة ومواجهة مع أرباب العمل. لا يقدر عليها سوى الرجل.

من جهة أخرى، وجهت الدراسة، انتقادات لأزمة لنظام الكوتا، معتبرة أنه يكرس الدونية عند النساء، على اعتبار أنه يهبط ممنوحة، بحسب الدراسة. مضيقة أن ذات النظام يكرس التمييز بين النساء والرجال الذين يترشحون في لوائح منفصلة عوض التنافس جنبا إلى جنب بحسب ما تقتضيه الديمقراطية.

وتأتي هذه الدراسة، في سياق ما عاشه العالم العربي، من ثورات شخص عنها في عدد من الدول إصلاحات جوهرية، وهو الحال بالنسبة للمغرب الذي صادق على وثيقة دستورية، شكلت فيها المساواة بين الجنسين وسمو المواثيق الدولية على القوانين الوطنية فضلا عن بلوغ المناصفة أول أبوابه، على حد ما جاء في الورقة التقديمية لهذه الدراسة.

وبحسب نفس الوثيقة، فإن هذه الدراسة ترمي إلى تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء بالمغرب، من خلال تحليل مستفيض للأمننة القانونية المؤطرة للمؤسسة الحزبية والنقابية.

واقع مشاركة المرأة داخل هذه المؤسسات، كما تسعى إلى تحليل الاحتجاجات والعقبات أمام مشاركة النساء في العمل السياسي والنقابي وفي الولوج إلى مواقع القرار، لصياغة تصورات وخطة عمل للنهوض بواقع المشاركة السياسية للنساء.

و تضمن برنامج الورشة، التي افتتحت لثغاليها من طرف رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان وأمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكذا منسقة الحركة من أجل الديمقراطية المناصفة، بتقديم نتائج الدراسة وعرض قراءة تحليلية حولها، بالإضافة إلى تنظيم ورشات تعميق النقاش حول الموضوع ووضع خطة عمل لتفعيل توصيات الدراسة.

وتناولت تحليلات الباحثين في التقييم لنتائج الدراسة عرض عدد من المعيقات ثقافية وقانونية وذاتية تقف حاجزا أمام الانخراط السياسي للنساء.

وبحسب الأستاذة الباحثة فإن أهم المعيقات أمام النهوض بالمشاركة السياسية للنساء من داخل النقابات والأحزاب، يشكل في وجود عقبات داخلها تعيد رسم الصور النمطية داخل المجتمع التي تعتبر العمل السياسي والنقابي حكرا على الرجال، واعتبرت الدراسة أن «من بين المعيقات كذلك،

تنظم المعهد العربي لحقوق الإنسان، بمشاركة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات والحركة من أجل ديمقراطية المناصفة، ورشة وطنية لتقديم نتائج الدراسة المتعلقة بتعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء بالمغرب وتدرج هذه الورشة في إطار مشروع إقليمي ينفذه المعهد العربي لحقوق الإنسان بشراكة مع منظمة «أوكسفام نوليب»، وبدعم من الاتحاد الأوروبي في خمس بلدان عربية هي للسكن، لبنان، مصر، تونس والمغرب.

ويسعى هذا المشروع إلى تمكين النساء من المشاركة السياسية والنقابية الفاعلة والمساهمة في التغيير الديمقراطي والحراك السياسي والاجتماعي، إضافة إلى دعم قدرتهن على تعزيز دورهن من أجل إدراج قضايا النساء في برامج الأحزاب والنقابات وفي مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد ووصول النساء إلى مراكز القرار المعطي والجهوي. وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب من خلال تحليل القوانين والأنظمة الداخلية للأحزاب والنقابات للتعرف على

تتمثل أهم المعيقات أمام النهوض بالمشاركة السياسية للنساء داخل النقابات والأحزاب، في وجود عقبات داخلها تعيد رسم الصور النمطية داخل المجتمع التي تعتبر العمل السياسي والنقابي حكرا على الرجال.

وأعتبرت الدراسة أن «من بين المعيقات كذلك، استمرار عقبة أن العمل النقابي يتقبط مراعاة ومواجهة مع أرباب العمل، لا يقدر عليها سوى الرجل.

كما وجهت الدراسة، انتقادات لأمننة لنظام الكوتا، معتبرة أنه يكرس الدونية عند النساء، على اعتبار أنه يهبط ممنوحة، بحسب الدراسة. مضيقة أن ذات النظام يكرس التمييز بين النساء والرجال الذين يترشحون في لوائح منفصلة عوض التنافس جنبا إلى جنب بحسب ما تقتضيه الديمقراطية.



وزير العمل المغربي: النقابات تفهمت دقة المرحلة التي تجتازها البلاد

الصادقي نفي الاتفاق على رفع الحد الأدنى للأجور

الرباط: لطيفة العروسني

من المقرر أن يعلن، غدا (الأربعاء)، عن نتائج الحوار الذي توصلت إليه الحكومة المغربية والاتحادات العمالية الرئيسية، بشأن المطالب التي جرى التوافق على تنفيذها. وكانت ثلاث نقابات هي الاتحاد المغربي للشغل، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والفيدرالية الديمقراطية للشغل، قد خرجت في مسيرة حاشدة في السادس من أبريل (نيسان) الحالي، للضغط على الحكومة من أجل تلبية مطالبها التي تضمنتها في مذكرة مشتركة وجهتها إلى عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة، في 11 فبراير (شباط) الماضي. وأبرز ما تطالب به النقابات الزيادة في الأجور، ورفع معاشات التقاعد، وتجنب اتخاذ إجراءات تحد من القدرة الشرائية للمواطنين، بالإضافة إلى ترسيخ الحريات النقابية. وفي هذا السياق، قال عبد السلام الصادقي، وزير التشغيل (العمل) والشؤون الاجتماعية المغربي إنه جرى إحراز تقدم كبير في الحوار بين الحكومة والاتحادات العمالية، مشيراً إلى أن اجتماعاً ثانياً من المقرر أن يعقد مساء اليوم (الثلاثاء) بين الطرفين، ستعلن نتائجه غدا (الأربعاء)، وأكد الصادقي الذي كان يتحدث أمس في لقاء صحفي عقده بمقر وزارته في الرباط بمناسبة قرب يوم العمال، إنه متفائل بالنتائج. وإن النقابات «تفهمت»، ولديها وعي بدقة المرحلة التي تجتازها البلاد، مشيراً إلى أن التوازنات الماكرو - اقتصادية ما زالت هشة، فعبء الموازنة مرتفع، والدين الخارجي تجاوز نسبة 60 في المائة، وميزان الأداءات ما زال يسجل عجزاً. وتبعاً لهذه المعطيات غير المطمئنة نفى المسؤول المغربي توصل الحكومة إلى اتفاق مع اتحاد رجال الأعمال، بشأن رفع الحد الأدنى للأجور، خلافاً لما راجح في الصحف. وأوضح أن ابن كيران ما زال ينتظر رد الاتحاد حول ما إذا كان بمقدوره تلبية هذا المطلب.

واستعرض الصادقي عدداً من الأرقام كحصيللة لما جرى إنجازه في مجال التشغيل، وأقر بأنها غير كافية، إذ أعلن عن إحداث 114 ألف منصب شغل صاف ما بين 2012 و2013، خاصة في قطاع الخدمات (101 ألف منصب) والفلاحة (58 ألف منصب) والصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية (خمسة آلاف منصب)، مقابل فقدان 50 ألف منصب ما بين 2012 و2013 بقطاع البناء والأشغال العمومية.

وأوضح أن المتوسط السنوي لإحداث مناصب الشغل بلغ نحو 40 ألف منصب ما بين 2007 و2012، في حين واصل معدل البطالة انخفاضه ما بين 2000 و2013، منتقلاً من 13.4 إلى 9.2 في المائة.

وأعلن الصادقي عن إنشاء مرصد وطني للشغل ستجري المصادقة عليه في اجتماع مجلس الحكومة المقبل، ويتلخص دوره في تحديد حاجيات السوق المغربية. وفي السياق ذاته، أقر المسؤول المغربي بفشل برنامج «مقاولي»، الذي أعدته الحكومة لمساعدة خريجي الجامعات على إنشاء شركات خاصة بهم، وقال إنه بسبب غياب آلية لتتبع مسار هذه الشركات، وعدم الاهتمام بالتسويق، فإن نسبة الفشل كانت مرتفعة جداً، لذا سيعاد النظر في البرنامج ككل.

وتعهد الصادقي باستكمال التشريعات القانونية الخاصة بقطاع الشغل، ومن بينها القانون الخاص بالعمال المنزليين، الذي أحيل على مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان)، والذي أحاله بدوره على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لإبداء الرأي بشأنه، وأوضح الصادقي أن هناك خلافاً بشأن تحديد السن الذي يُسمح فيها بالعمل، فبينما حدد القانون الذي أعدته الحكومة هذا السن في 16 عاماً، كان للمجلسين رأي مخالف، وطالبا باعتماد سن 18 سنة. وانتقد الصادقي موقف المجلسين، وقال إنه لا يكفي التشبث بـ«المبادئ والنوايا فقط»، بل لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الواقع المغربي، لا سيما في البوادي، حيث الحاجة ماسة إلى العمل في سن مبكرة، بعد الانقطاع عن الدراسة.

وفي مجال الإصلاحات التي تعهدت بتنفيذها الحكومة، قال إنه سيجري الشروع في إصلاح نظام التقاعد بعد الأول من مايو (أيار) المقبل، بالإضافة إلى إخراج قانون الإضراب الذي من شأنه «تقوية دور النقابات وليس إضعافه».

اليزمي: التعددية في المغرب تتوسع بعد توافد ديانات وثقافات جديدة

هسبريس - محمد الراجي
الاثنين 28 أبريل 2014 - 16:10

بعد أن شرع المغرب قبل بضعة شهور في تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين غير النظاميين، والذين تُقدّر الأرقام الصادرة عن وزارة الداخلية عددهم فيما بين 25 و 30 ألف مهاجر، في إطار السياسة الجديدة للمملكة في مجال الهجرة، سيكون على المغرب، إضافة إلى تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين الوافدين عليه، أن يُعالج مشاكل أخرى، من إفراتات الهجرة.

ويبدو أن المشكل الأول الذي سينجم عن الهجرة، بعدما صار المغرب بلداً للإقامة، عوض بلد للعبور نحو أوروبا، هو مشكل التعددية، إذ قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إن التعددية في المغرب أصبحت تتوسع، بعد وصول ديانات جديدة، ولغات وثقافات وعبادات إلى المغرب، مع توافد آلاف المهاجرين عليه، وأغلبهم قادم من دول جنوب الصحراء.

وأضاف اليزمي، في كلمة ألقاها في افتتاح الدورة التكوينية المنظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع معهد التنوع الإعلامي، تحت عنوان "تعزيز ثقافة التنوع وحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام"، (أضاف) أن المجتمع المغربي أصبح ككل المجتمعات العصرية، التي شهدت توافد المهاجرين، مشيراً إلى أن الهجرة تخلق مشاكل، لا بدّ من معالجتها.

وشدّد اليزمي على مسألتين أساسيتين، وهما التربية، التي اعتبرها عاملاً ذا دور كبير في قبول التعدد، واللاوعي، الذي اعتبره عاملاً سلبياً؛ ف فيما يتعلق بالتربية، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المدرسة في نشر قيم الاعتراف بالآخر، وقبول التعددية، موضحاً أن التلاميذ يجب أن يتعلموا في المدارس كيف يحترمون التعدد.

ويخصوص "اللاوعي"، التي اعتبره اليزمي التحديّ الأصعب، قال إنّ عدم المعرفة بالآخر يحدّ من التعددية، وضرب مثلاً بالموورث الثقافي المغربي، قائلاً إنّ هناك مطربين في الصحراء لا يعرفهم سكان مناطق المغرب الأخرى، والشيء نفسه بالنسبة للتراث الأمازيغي موضحاً: "المغاربة غير الناطقين بالأمازيغية مثلاً يعرفون محمد رويشة، ولكنهم لا يعرفون فنّانين آخرين".

ويخصوص معالجة قضية التعدد، قال اليزمي إنّ العالم عرفَ طريقتان لمعالجة هذا الموضوع، الأولى اعتمدت على الحروب، حيث مارس الإنسان القتل، "لأنّه يطلب بالتعددية دون أن يعترف بالآخر"، كما حصل في بعض الدول الإفريقية، مثل رواندا وساحل العاج، فيما تمثلت الطريقة الثانية في نهج الديمقراطية، في فهم التعددية، وقبول الآخر، انطلاقاً من أنّ الحقيقة نسبية وليست مطلقة، مؤكّداً على أنّ التعددية ليست فقط مُعطى تاريخياً، بل تجددت مستمراً.

من جهته تحدّث نيك كارتر، الاستشاري في وسائل الإعلام والاتصال لدى معهد التنوع الإعلامي، الذي سيؤطر ورشة تكوين نشطاء وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان في فهم عملي لمفهوم التنوع والقدرة على تخطيط وتنفيذ الحملات الإعلامية، (تحدّث) عن نشأة المعهد، قائلاً إنّه أنشئ بهدف إسماع صوت الأقليات والمُهمّشين الذين يعيشون على هامش المجتمع، من خلال العمل مع العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية.

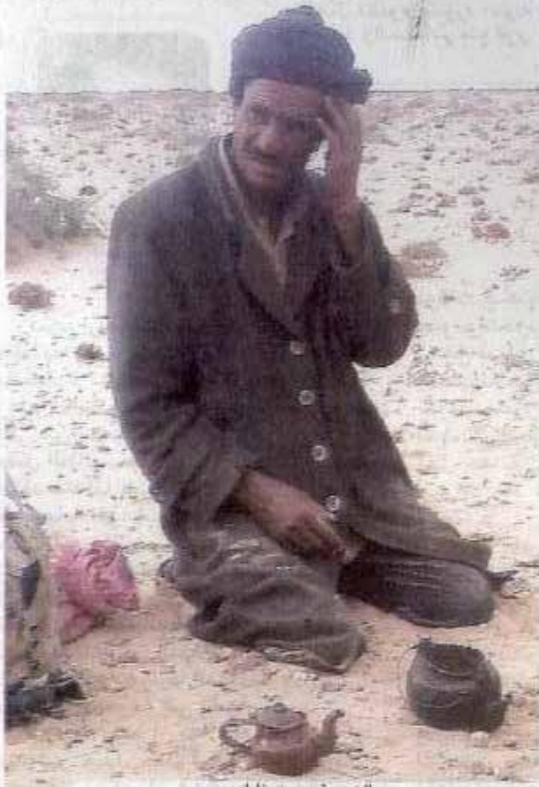
<http://www.hespress.com/societe/194351.html>



محمد أخ الضحية لـ «أخبار اليوم»: نطالب بإنصاف أخينا ورد الاعتبار إليه ماديا ومعنويا

الراعي المحتجز يلبأ إلى الوكيل العام للملك بالعيون

135712



الضحية حسن خليل

■ أكادير سعيد أمان ■

الذي كان بحوزته، للقيام بنفس العملية بمقابل شهري يصل إلى 1500 درهم، حسب ما أخبرني به أحد العارفين، من دون أن يصل إلى جيبني أي درهم، وزاد موضحا «بقيت على هذا الحال حوالي ستة أشهر إلى أن اشتري محتجزا قطيعا آخر من الماعز وعدت إلى رعيه، من دون أي أجر منذ بداية احتجازي إلى يوم فراري من قبضته».

وأوضح محمد خليل أخ الضحية لـ «أخبار اليوم»، الذي التجأ لدى أحد أقباله في مدينة بوجدور بصفة مؤقتة أنه «يطلب بجزر ضرر أخيه حسن طيلة سنوات الاحتجاز وفي ظروف لا إنسانية».

وأضاف أخ الضحية أن لجوء الأسرة إلى القضاء هو من أجل «رد الاعتبار إلى أخينا حسن وأسرتنا ماديا ومعنويا بسبب الحالة المزمنة الجسدية والنفسية التي يوجد عليها اليوم».

وكان الكسب الذي اشتغل لصالحه قد اقترح مبلغ 5000 درهم كتعويض للضحية حسن، غير أن أسرة هذا الأخير رفضت. الضحية حسن لا يتكلم إلا الحسانية فقط خلافا لأصوله، حتى أن شقيقه محمد يصعب عليه التواصل معه بسبب اختلاف لغتهما (الحسانية والدارجة)، إذ لا يعرف إلا عوالم الصحراء.

تقدم نهاية الأسبوع المنصرم حسن خليل الراعي المحتجز لمدة 25 سنة بشكوى إلى الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالعيون ضد كساب «س.م.» بتهمة الاحتجاز.

كما توصل المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالعيون بوجدور بالشكاية نفسها من قبل الضحية المشتكى.

وأوضح الراعي حسن خليل (44 سنة) بدون بطاقة التعريف الوطنية أن المشتكى به «استغله لمدة 25 سنة في رعي الإبل وفيما بعد في رعي الماعز بالمناطق المتاخمة لإقليم بوجدور بلا أجر وبوجبة واحدة في اليوم، وفي ظروف لا إنسانية، حيث كان ينام في الخلاء».

وأضاف الراعي المحتجز، وفق نص الشكاية التي تسلمت «أخبار اليوم»، نسخة منها، أن المشتكى به «س.م.» لم يسمح لي خلال سنوات احتجازي بمغادرة قضاء الرعي، وحتى حينما تم نقلني إلى المدينة بسبب مرضي، كنت أحرس خوفا من فراري، وكلما طالبت بالرحيل نحو بلدتي بالصويرة أواجه بالتعنيف والاعتداء».

وسجل الراعي المشتكى أن «الكسب المشتكى به رهنتني لدى كساب آخر بعد بيعه لقطيع الإبل

أخبار جهوية

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، تحاية الاسبوع المنصرم، ندوة حول موضوع "وضعية الطب الشرعي بجهة طنجة-تطوان" في ضوء الدراسة التي أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان .
وأوضح بلاغ للجنة أن هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار مساهمة المجلس ولجانه الجهوية في ورش إصلاح منظومة العدالة، يهدف إلى "تسليط الضوء على وضعية الطب الشرعي بالجهة نظرا لدوره المهم في ضمان حسن سير العدالة وحماية الحقوق وتوفير شروط المحاكمة العادلة وعدم الإفلات من العقاب".
وتضمن برنامج الندوة، التي شارك فيها مختصون في مجال الطب الشرعي ومسؤولون مؤسساتيون ومهنيو القضاء، تقديم تقرير تمهيدي حول الطب الشرعي وملخص لدراسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "أنشطة الطب الشرعي في المغرب: الحاجة لإصلاح شامل"، فضلا عن عروض همت "إكراهات ممارسة الطب الشرعي بالمغرب"، و"وضعية الطب الشرعي من وجهة نظر أطباء الجماعات المحلية" و"الطب الشرعي والمحاكمة العادلة من منظور القضاء"، و"الطب الشرعي و معايير المحاكمة العادلة من منظور الدفاع".
وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أصدر في يوليوز الماضي تقريرا حول "أنشطة الطب الشرعي: الحاجة الى إصلاح شامل" تضمن عدة توصيات في الموضوع لدعم حسن سير العدالة.

<http://www.menara.ma/ar/2014/04/28/1142008-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9.html>

افتتاح المعرض الجهوي الرابع للكتاب لجهة كلميم السمارة

ع.م.و

28.04.2014

22h30

كلميم 28 أبريل 2014/ ومع/ افتتح مساء اليوم الاثنين بساحة القسم بمدينة كلميم المعرض الجهوي الرابع للكتاب لجهة كلميم السمارة الذي تنظمه المديرية الجهوية للثقافة بدعم من مديرية الكتاب وولاية جهة كلميم السمارة والمجلس الحضري، وذلك تحت شعار "القراءة مرتكز أساسي لبناء المجتمع".
وتشارك في هذا المعرض؟ الذي ترأس حفل افتتاحه الكاتب العام لولاية كلميم السمارة مصطفى وعاس، دور نشر ومكتبات محلية ووطنية، إضافة إلى وزارة الثقافة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمندوبية السامية لتقديماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان - كلميم وكلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادال - الرباط.

وحسب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فإن مشاركتها في هذا المعرض تندرج في إطار الجهود الرامية الى تعزيز التواصل مع محيطها وكذا التعريف بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وباختصاصات اللجنة ومهامها ودورها في توطئ ثقافة حقوق الإنسان محليا وتعبئة الفاعلين والشركاء المحليين من أجل حمايتها والنهوض بها وإثراء الفكر في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأكد المندوب الجهوي للثقافة بجهة كلميم السمارة السيد الطالب بوبا لعتيك؟ أن تنظيم هذا المعرض يأتي لتقريب الكتاب من المواطنين، والتشجيع على القراءة وإتاحة الفرصة لدور النشر لتقديم آخر إصداراتها وترويجها.

وأوضح السيد بوبا لعتيك؟ في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء؟ أن هذه النسخة التي ستتواصل الى غاية الرابع من ماي المقبل تتميز بالغنى من حيث نوعية الكتب المعروضة، مبرزا أن أروقة المعرض تضم بالإضافة الى الكتب الخاصة بالطفل باللغتين العربية والفرنسية وإبداعات بعض الاعلام والمفكرين المغاربة المرموقين، مؤلفات في التاريخ والسيرة النبوية.

وأضاف المندوب الجهوي للثقافة أن الكتاب الأمازيغي حاضر بدوره في هذه الدورة من خلال رواق خاص بإصدارات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وسيتم على هامش المعرض تنظيم مجموعة من الأنشطة لفائدة الأطفال تتضمن ورشات في فن الرسم والأعمال اليدوية؟ ومسابقات في الشعر فضلا عن فقرات فنية وترفيهية.

<http://www.menara.ma/ar/2014/04/28/1142758-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%84%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%83%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9.html>

التوقيع بالرباط على اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي

بواسطة أخبارنا المغربية - و م ع 19 ساعات 30 دقيقة مضت

تم اليوم الاثنين بالرباط التوقيع على اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي (ميديا ديفيرسيتي أنستيتوت) بهدف تعزيز ثقافة التنوع في وسائل الإعلام.

وتهدف هذه الاتفاقية التي وقعها كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونيك كارتر، الاستشاري في وسائل الإعلام والاتصال لدى معهد التنوع الإعلامي إلى تنظيم دورات تدريبية لفائدة أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان لمساعدتهم على النهوض بالتنوع من خلال الإعلام.

وقال إدريس اليزمي في تصريح للصحافة إن هذه الدورات التدريبية ستركز على مفهوم التنوع الذي ورد في ديباجة الدستور المغربي، مضيفا أن الهدف هو دراسة الوسائل الكفيلة بـ "ضمان هذا التنوع وأيضا سبل التعبير عن هذا التنوع في الصحافة الجهوية والوطنية".

وأضاف "إننا نجهل جزءا من تاريخنا وأيضا من حاضرنا المتعدد والتعددي" مسجلا بأن "قضية الهجرة تمثل نموذجا ملموسا في هذا الصدد لأنه يتعين علينا استقبال لغات وثقافات وديانات أخرى فوق أرضنا".

وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان "يجب أن نتعلم كيف نتوجه نحو الناس ونفهم ماهيتهم والتعبير عن هذا الواقع" مضيفا "إننا سنبدأ بهذه الندوة الموجهة لأعضاء اللجان الجهوية قبل أن نطور هذه المبادرة في اتجاهات متنوعة".

ومن جهتها، أشارت انتصار الراشدي مديرة مكتب (ميديا ديفيرسيتي أنستيتوت) بالمغرب في تصريح مماثل إلى أن هذه الاتفاقية تهدف إلى إدماج مفهوم التنوع في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان سواء على المستوى الجهوي أو الوطني إضافة إلى استراتيجيات النهوض بأنشطة الولوج للمعلومة.

وأضافت أن هذه الاتفاقية تتضمن أيضا تنظيم أربع موائد مستديرة جهوية حول موضوع حقوق الإنسان وعلاقتها بوسائل الإعلام حسب السياق الجهوي .

وأوضحت أن هذه الدورات التكوينية تهدف إلى مساعدة الفاعلين المؤسساتيين وفي المجتمع المدني على فهم مبدأ التنوع وإدماجه في عملهم اليومي بهدف الدفاع عن الأقليات في وسائل الإعلام بشكل مهني وبناء.

من جهته، سجل نيك كارتر أن دورات التكوين هذه ترمي لتمكين المشاركين من تقنيات عملية لتعزيز العلاقات مع وسائل الإعلام وبلورة حملات إعلامية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والوصول إلى الجمهور المستهدف.

وأضاف أن هذه الدورات تطمح أيضا إلى مساعدة المشاركين وفق مقاربة منهجية ، على بلورة مخططات إعلامية ناجحة توصل رسائل واضحة من أجل تعزيز النهوض بالتنوع وعدم التمييز وحقوق الأقليات.

وقد تميز حفل التوقيع على الاتفاقية بإطلاق الدورة التكوينية الأولى والتي تستغرق ثلاثة أيام لفائدة أعضاء اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

<http://www.akhbarona.com/divers/74200.html>

أخبار جهوية

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، تحاية الاسبوع المنصرم، ندوة حول موضوع "وضعية الطب الشرعي بجهة طنجة-تطوان" في ضوء الدراسة التي أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان .
وأوضح بلاغ للجنة أن هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار مساهمة المجلس ولجانة الجهوية في ورش إصلاح منظومة العدالة، يهدف إلى "تسليط الضوء على وضعية الطب الشرعي بالجهة نظرا لدوره المهم في ضمان حسن سير العدالة وحماية الحقوق وتوفير شروط المحاكمة العادلة وعدم الإفلات من العقاب".
وتضمن برنامج الندوة، التي شارك فيها مختصون في مجال الطب الشرعي ومسؤولون مؤسساتيون ومهنيو القضاء، تقديم تقرير تمهيدي حول الطب الشرعي وملخص لدراسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "أنشطة الطب الشرعي في المغرب: الحاجة لإصلاح شامل"، فضلا عن عروض همت "إكراهات ممارسة الطب الشرعي بالمغرب"، و"وضعية الطب الشرعي من وجهة نظر أطباء الجماعات المحلية" و"الطب الشرعي والمحاكمة العادلة من منظور القضاء"، و"الطب الشرعي و معايير المحاكمة العادلة من منظور الدفاع".
وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أصدر في يوليوز الماضي تقريرا حول "أنشطة الطب الشرعي: الحاجة الى إصلاح شامل" تضمن عدة توصيات في الموضوع لدعم حسن سير العدالة.

<http://www.menara.ma/ar/2014/04/28/1142008-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9.html>

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش تتلقى أزيد من 175 شكاية خلال سنة 2013

42 في المائة منها يندرج ضمن تعثر سير العدالة

175/2

صحيفة الناس

إلى الحق عبر تأسيس علاقات إيجابية مع المؤسسات المعنية. كما أشار لعريصة أنه أن المؤسسة لم تكتف بتلقي الشكايات وتصنيفها بل تمت مراسلة مختلف الإدارات بشأن بعض الشكايات قصد إيجاد حلول لها، وكذا مراسلة المشتكين أو الاستماع إليهم من أجل استكمال شروط قبولها، فيما اتضح أن العديد من هذه الشكايات غير مقبولة أو يرجع النظر فيها إلى جهات أخرى.

ومن جهة أخرى، سجل لعريصة أن العديد من الإدارات والجهات تفاعلت إيجابيا مع شكايات اللجنة، فيما اعتبر قطاع العدل أقل المؤسسات تجاوبا مع الشكايات، مسجلا بارتياح تجاوب المنووية العامة لإدارة السجن وإعادة الإدماج مع مراسلاتها، خصوصا بعد تغيير رأس هرمها.

الأخرى توزعت حول نزاعات الأفراد والجماعات مع الإدارة.

وشدد لعريصة ضمن هذا التقرير، الذي وصفه بالمؤقت، أن صيغته النهائية ستكون مندمجة ضمن التقرير الوطني المنتظر للمجلس الجهوي لحقوق الإنسان، مشيرا أنه في تصنيفه للشكايات أبان أن 28 في المائة منها مقدم من طرف النساء في موضوع التعنيف باشكاله المتعددة، بينما شكايات الذكور شكلت 62 في المائة لقررة الرجال على البوح أكثر من النساء بما يعتبرونه تظلما. وشكلت شكايات الأطفال نسبة لا تزيد عن 2 في المائة.

وأضاف المسؤول الجهوي أن ارتفاع سقف الشكايات الواردة على اللجنة مؤشر على اقتناع المجتمع المغربي بحق المبادرة في طلب الحق، وأنه بدأ يعرف كيف يصل

أكد مصطفى لعريصة، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، أن اللجنة تلقت نحو 177 شكاية خلال سنة 2013، وأوضح خلال لقاء توافقي مع الصحافة الجهوية نظمتها المؤسسة يوم الجمعة الماضي، أن هذه الشكايات بعضها لا يدخل ضمن الصلاحيات الموكولة إلى اللجنة، وذلك بحكم مواضيع هذه الشكايات أو الهدف منها، أو الجهة المطروحة عليها، فيما اتضح من خلال التقرير الأولي والمؤقت لهذه الشكايات أن 42 في المائة منها يندرج ضمن تعثر سير العدالة، و26 في المائة تعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأفراد أو الجماعات، فيما شكلت الشكايات الواردة على اللجنة من السجناء نسبة 8 في المائة. وبقي الشكايات



محمد أخ الضحية لـ «أخبار اليوم»: نطالب بإنصاف أخينا ورد الاعتبار إليه ماديا ومعنويا

الراعي المحتجز يلبأ إلى الوكيل العام للملك بالعيون

1357/12



الضحية حسن خليل

■ أكادير سعيد أمان ■

الذي كان بحوزته، للقيام بنفس العملية بمقابل شهري يصل إلى 1500 درهم، حسب ما أخبرني به أحد العارفين، من دون أن يصل إلى جيبني أي درهم، وزاد موضحا «بقيت على هذا الحال حوالي ستة أشهر إلى أن اشتري محتجزي قطيعا آخر من الماعز وعدت إلى رعيه، من دون أي أجر منذ بداية احتجازي إلى يوم فراري من قبضته».

وأوضح محمد خليل أخ الضحية لـ «أخبار اليوم»، الذي التجأ لدى أحد أقباليه في مدينة بوجدور بصفة مؤقتة أنه «يطلب بجزر ضرر أخيه حسن طيلة سنوات الاحتجاز وفي ظروف لا إنسانية».

وأضاف أخ الضحية أن لجوء الأسرة إلى القضاء هو من أجل «رد الاعتبار إلى أخينا حسن وأسرتنا ماديا ومعنويا بسبب الحالة المزمنة الجسدية والنفسية التي يوجد عليها اليوم».

وكان الكسب الذي اشتغل لصالحه قد اقترح مبلغ 5000 درهم كتعويض للضحية حسن، غير أن أسرة هذا الأخير رفضت. الضحية حسن لا يتكلم إلا الحسانية فقط خلافا لأصوله، حتى أن شقيقه محمد يصعب عليه التواصل معه بسبب اختلاف لغتهما (الحسانية والدارجة)، إذ لا يعرف إلا عوالم الصحراء.

تقدم نهاية الأسبوع المنصرم حسن خليل الراعي المحتجز لمدة 25 سنة بشكوى إلى الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالعيون ضد كساب «س.م.» بتهمة الاحتجاز.

كما توصل المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالعيون بوجدور بالشكاية نفسها من قبل الضحية المشتكى.

وأوضح الراعي حسن خليل (44 سنة) بدون بطاقة التعريف الوطنية أن المشتكى به «استغله لمدة 25 سنة في رعي الإبل وفيما بعد في رعي الماعز بالمناطق المتاخمة لإقليم بوجدور بلا أجر وبوجبة واحدة في اليوم، وفي ظروف لا إنسانية، حيث كان ينام في الخلاء».

وأضاف الراعي المحتجز، وفق نص الشكاية التي تسلمت «أخبار اليوم»، نسخة منها، «أن المشتكى به «س.م.» لم يسمح لي خلال سنوات احتجازي بمغادرة قضاء الرعي، وحتى حينما تم نقلني إلى المدينة بسبب مرضي، كنت أحرس خوفا من فراري، وكلما طالبت بالرحيل نحو بلدتي بالصويرة أواجه بالتعنيف والاعتداء».

وسجل الراعي المشتكى أن «الكسب المشتكى به رهنني لدى كساب آخر بعد بيعه لقطيع الإبل



Code du travail et informel



Le ministre a annoncé que le code du travail allait être réexaminé dans le sens d'une plus grande adéquation avec les conventions internationales signées par le Maroc. Mais cependant, Seddiki a répliqué très clairement aux remarques du CNDH concernant le travail des 15-18 ans en déclarant qu'il ne voyait pas très bien l'aire d'adéquation entre l'obligation de scolarité jusqu'à l'âge de 15 ans et l'interdiction de fournir du travail aux moins de 18 ans à laquelle appelle le Conseil. «La déperdition scolaire étant ce

qu'elle est actuellement, que vont faire ceux qui ont quitté l'école alors qu'ils ont moins de 18 ans et plus de 15 ans ?», s'est-il interrogé. Le ministre s'est montré tout aussi dubitatif sur la capacité de l'Etat à fondre l'informel dans le secteur structurel. C'est une noble et juste cause, a-t-il laissé entendre avant de s'interroger sur ses chances immédiates de réalisation. Car «l'informel occupe un très large spectre d'activités et représente 30% du PIB, comme il emploie 35% de la main-d'œuvre globale». 316015

D'un coût global de près de 10 millions de dirhams

Un nouveau Centre médico-légal régional à Tanger

DNCR à Tanger Najat Faïssal
 nfaissal@aujourd'hui.ma

La ville du détroit sera dotée d'un nouveau Centre médico-légal régional, dont les travaux viennent d'être lancés. C'est ce qui a été affirmé lors d'une conférence organisée, vendredi 25 avril, à Tanger, et ce pour la présentation de l'état des lieux des activités médico-légales dans la région. D'un investissement global de près de 10 millions de dirhams, «les travaux de réalisation du futur Centre médico-légal régional ont été lancés il y a environ deux mois. Ce projet sera réalisé dans sa totalité selon les normes internationales en vigueur dans la médecine légale», souligne Jamal Bakhat, médecin légiste et chef de division d'hygiène et de contrôle sanitaire à Tanger.

Il est à noter que ce projet sera réalisé, plus précisément, dans la zone Rahrah, et ce, dans le cadre d'un grand projet intégré englobant d'autres structures communales,



dont un nouveau cimetière modèle ainsi qu'une mosquée pouvant accueillir jusqu'à 300 fidèles. Prévu d'être livré dans quatre ans, le futur Centre médico-légal régional sera réalisé, selon des expériences réussies au niveau international, sous forme d'un bâtiment avec rez-de-chaussée et un premier étage. Il comportera notamment un grand

laboratoire, une morgue et d'autres services accompagnant la mise en service de ce projet.

Organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) Tanger-Tétouan, «cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre de la contribution du Conseil national des droits de l'Homme à l'atelier de la réforme du système judiciaire, a pour objectif de

mettre en lumière l'état de la médecine légale dans la région. Du fait de son rôle majeur pour assurer le bon fonctionnement de la justice et la protection des droits, mais aussi de garantir les conditions d'un procès équitable et de mettre un terme à l'impunité», affirme Soulima Taoud, présidente de la CRDH de Tanger-Tétouan.

Les participants à cette conférence ont tenu à rappeler que la médecine légale dans la région, à l'instar d'autres régions à travers le Maroc, souffre de plusieurs dysfonctionnements, dont le manque de structuration et un encadrement insuffisant et non adapté. Parmi les recommandations évoquées lors de cette rencontre, assurer un financement durable et bien adapté ainsi que le renforcement de la formation des différents intervenants dans ce secteur. Surtout que le Maroc ne compte que 13 médecins légistes, parmi lesquels trois exercent à Casablanca et un seul à Tanger. 31/04/12



CNDH et Media Diversity Institute. Une convention a été signée, lundi à Rabat, entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Media Diversity Institute (MDI) en vue de renforcer la culture de

la diversité dans les médias. Signée par le président du CNDH, Driss El Yazami, et par Nick Carter, consultant en médias, communication et cohésion auprès du MDI, cette convention vise notamment à initier des sessions de formation au profit des membres des commissions régionales des droits de l'Homme afin de les aider à promouvoir la culture de la diversité à travers les médias.

3/16/13



Journée de communication à Marrakech Plaidoyer pour prendre des mesures renforçant l'auto-structuration du secteur de la presse

11959/4
Les participants à une journée de communication sur le rôle de la presse dans le renforcement et la fortification de l'édifice des droits et des libertés, ont relevé à Marrakech, la nécessité de prendre des mesures de nature à renforcer l'auto-structuration démocratique du secteur de la presse et à consolider les garanties professionnelles relatives à l'exercice de la profession, dont le droit d'accès et de diffusion de l'information.

Les intervenants dans le cadre de cette rencontre organisée récemment par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Marrakech-Safi, ont exprimé l'aspiration des professionnels du secteur de la presse de voir le prochain projet du Code de la presse et de diffusion, supprimer les peines privatives de liberté et élargir le pouvoir de la justice dans les questions relatives à la presse et la diffusion pour pouvoir s'adapter avec les mutations internationales dans ce domaine.

Malgré les avancées de ce nouveau projet, notamment celles se rapportant à la loi de la presse et de diffusion, et la mise en place du Conseil nationale de la presse, les participants considèrent que ce Code ne répond pas à toutes les revendications des professionnels.

Dans ce cadre, Mustapha Eliraki, membre du Conseil national des Droits de

l'Homme (CNDH), a relevé que la suppression de la peine privative de liberté, remplacée par des amendes, peut conduire les journalistes à purger des peines de prison dans le cas de non-capacité à payer les peines pécuniaires.

Les propositions émanant du Dialogue nationale sur la presse et la société, n'ont pas été prises en compte lors de l'élaboration de ce nouveau projet, a-t-il ajouté.

Concernant l'article 27 de la Constitution relatif au droit d'accès à l'information, M. Eliraki a relevé que le journaliste doit jouir d'un "privilege" au niveau de l'accès à l'information, étant donné que son travail nécessite la rapidité et la célérité.

L'enseignant universitaire à la Faculté polydisciplinaire de Safi, Said Khomri, a relevé quant à lui, le rôle majeur de la presse dans l'édification et la consécration de la démocratie, malgré certaines dérives découlant du mauvais usage de la liberté de la presse.

L'avocat et conseiller juridique auprès du CNDH, Mustapha Naoui, a pour sa part, noté que le foisonnement des NTIC a donné lieu à une anarchie qui a créé des difficultés à bien cerner les limites de la vie privée, et des données privées.

Cette dernière question n'est encore inscrite à l'ordre des priorités, malgré ses risques et sa sensibilité, a-t-il ajou-

té, notant que le projet du Code de la presse et de la diffusion, comporte également des énoncés vagues et équivoques. Le président de la CRDH de Marrakech-Safi, Mustapha Laârissa, a souligné que cette rencontre intervient à un moment marqué par l'instauration de ponts de communication avec la presse, relevant que la question des droits de l'Homme est un sujet qui intéressent l'ensemble des intervenants et des établissements, ce qui requiert une grande coordination et une stratégie conjointe. Cette rencontre de communication s'assigne pour objectifs de dresser un état des lieux de la presse régionale à l'aune des multiples mutations que connaît la région dans ce domaine et de mettre en exergue le rôle de la presse dans la protection des droits de l'Homme et leur consolidation ainsi que dans l'accompagnement et la couverture médiatique des différentes activités de la CRDH, a-t-il fait savoir.

Elle vise aussi à concevoir des possibilités d'une collaboration constructive pour promouvoir la culture des droits de l'Homme, a ajouté M. Laârissa. Les autres intervenants ont relevé que le nouveau projet a consacré des articles spécifiques à la presse électronique sans pour autant permettre la résolution de certaines problématiques posées par cette catégorie de presse.



Diversité dans les médias

Signature d'une convention entre le CNDH et le Media Diversity Institute

¹⁵³¹⁵³
Une convention a été signée, lundi à Rabat, entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Media Diversity Institute (MDI) en vue de renforcer la culture de la diversité dans les médias, rapporte la MAP. Signée par le président du CNDH, Driss El Yazami, et par Nick Carter, consultant en médias, communication et cohésion auprès du MDI, cette convention vise notamment à initier des sessions de formation au profit des membres des commissions régionales des droits de l'Homme afin de les aider à promouvoir la culture de la diversité à travers les médias, ajoute la même source. Ces sessions de formation vont mettre l'accent sur la notion de diversité qui a été citée dans le préambule de la Constitution marocaine, a déclaré à la presse M. El Yazami, ajoutant que l'objectif est aussi d'examiner les moyens de «garantir cette diversité, mais également voir comment on peut rendre compte de cette diversité dans la presse régionale et nationale». «Nous ignorons une partie de notre histoire, mais aussi de notre présent qui est pluriel et pluraliste», a-t-il poursuivi, relevant que «la question de l'immigration est un exemple concret puisque nous devons accueillir d'autres langues, cultures et religions dans notre territoire». «Il faut apprendre à aller vers les gens et à comprendre ce qu'ils sont et rendre compte de cette réalité», a souligné M. El Yazami. «Nous commençons par ce séminaire qui est destiné aux membres des commissions régionales avant de le développer de plusieurs manières», a tenu à préciser le président du CNDH. Pour sa part, la directrice du bureau du MDI au Maroc, Intissar Rachdi, a fait savoir, dans une déclaration similaire, que cette convention entre le MDI et le CNDH visait à intégrer le concept de la diversité dans l'action du Conseil tant au niveau régional que national, mais aussi dans les stratégies de promotion des activités d'accès à l'information. ■

L.M.

Maroc: Media Diversity Institute s'allie au CNDH

Lemag - Agence - publié le Lundi 28 Avril 2014 à 16:08

Rabat - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Media Diversity Institute (MDI) ont signé, lundi à Rabat, une convention portant sur la culture de la diversité dans les médias.

Signée par le président du CNDH, Driss El Yazami, et par Nick Carter, consultant en médias, communication et cohésion auprès du MDI, cette convention vise notamment à initier des sessions de formation au profit des membres des commissions régionales des droits de l'Homme afin de les aider à promouvoir la culture de la diversité à travers les médias, rapporte la MAP.

Cette convention porte aussi sur l'organisation de quatre tables rondes régionales sur la thématique des droits de l'Homme et leur relation avec les médias selon le contexte régional.

Cette cérémonie de signature a été également marquée par le lancement de la première session de formation, de trois jours, au profit de membres des commissions régionales du CNDH.

http://www.lemag.ma/Maroc-Media-Diversity-Institute-s-allie-au-CNDH_a82782.html



Média / Droits de l'Homme

Convention entre le CNDH et le Media Diversity Institute

Une convention a été signée, lundi à Rabat, entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Media Diversity Institute (MDI) en vue de renforcer la culture de la diversité dans les médias.

1333412
Signée par le président du CNDH, Driss El Yazami, et par Nick Carter, consultant en médias, communication et cohésion auprès du MDI, cette convention vise notamment à initier des sessions de formation au profit des membres des commissions régionales des droits de l'Homme afin de les aider à promouvoir la culture de la diversité à travers les médias.

Ces sessions de formation vont mettre l'accent sur la notion de diversité qui a été citée dans le préambule de la Constitution marocaine, a déclaré à la presse M. El Yazami, ajoutant que l'objectif est aussi d'examiner les moyens de "garantir cette diversité mais également voir comment on peut rendre compte de cette diversité dans la presse régionale et nationale".

"Nous ignorons une partie de notre histoire mais aussi de notre présent qui est pluriel et pluraliste", a-t-il poursuivi, relevant que "la question de l'immigra-

tion est un exemple concret puisque nous devons accueillir d'autres langues, cultures et religions dans notre territoire".

"Il faut apprendre à aller vers les gens et à comprendre ce qu'ils sont et rendre compte de cette réalité", a souligné M. El Yazami.

"Nous commençons par ce séminaire qui est destiné aux membres des commissions régionales avant de le développer de plusieurs manières", a tenu à préciser le président du CNDH.

Pour sa part, la directrice du bureau de MDI au Maroc, Intissar Rachdi, a fait savoir, dans une déclaration similaire, que cette convention entre le MDI et le CNDH vise à intégrer le concept de la diversité dans l'action du Conseil tant au niveau régional que national, mais aussi dans les stratégies de promotion des activités d'accès à l'information.

Cette convention porte aussi sur l'organisation de quatre tables rondes ré-

gionales sur la thématique des droits de l'Homme et leur relation avec les médias selon le contexte régional, a-t-elle dit.

Ces formations, a ajouté Mme Rachdi, ont pour but notamment d'aider les acteurs institutionnels et de la société civile à comprendre le principe de la diversité et à l'intégrer dans leur travail quotidien, en vue de plaider la cause des groupes minoritaires dans les médias de manière professionnelle et constructive.

De son côté, M. Carter a relevé que ces sessions de formation visent à munir les participants de techniques pratiques pour renforcer les relations avec les médias et développer des campagnes médiatiques en vue d'atteindre les objectifs escomptés et le public visé.

Elles ambitionnent ainsi, a-t-il ajouté, d'aider les participants, selon une approche méthodologique, à élaborer des plans médias réussis qui véhiculent des messages clairs, afin de renforcer la promotion de la diversité, de la non-discrimination et des droits des minorités.

Cette cérémonie de signature a été également marquée par le lancement de la première session de formation, de trois jours, au profit de membres des commissions régionales du CNDH.

Signature à Rabat d'une convention entre le CNDH et le Media Diversity Institute

Lundi 28 avril 2014 à 13h28

 Réagir  Classer  PDF  Imprimer

Traduction



 Share 0  Tweet 0  Share 0  Google+ 0

Fourni par Google Traduction

- Une convention a été signée, lundi à Rabat, entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Media Diversity Institute (MDI) en vue de renforcer la culture de la diversité dans les médias.

Signée par le président du CNDH, Driss El Yazami, et par Nick Carter, consultant en médias, communication et cohésion auprès du MDI, cette convention vise notamment à initier des sessions de formation au profit des membres des commissions régionales des droits de l'Homme afin de les aider à promouvoir la culture de la diversité à travers les médias.

Ces sessions de formation vont mettre l'accent sur la notion de diversité qui a été citée dans le préambule de la Constitution marocaine, a déclaré à la presse M. El Yazami, ajoutant que l'objectif est aussi d'examiner les moyens de "garantir cette diversité mais également voir comment on peut rendre compte de cette diversité dans la presse régionale et nationale".

"Nous ignorons une partie de notre histoire mais aussi de notre présent qui est pluriel et pluraliste", a-t-il poursuivi, relevant que "la question de l'immigration est un exemple concret puisque nous devons accueillir d'autres langues, cultures et religions dans notre territoire".

"Il faut apprendre à aller vers les gens et à comprendre ce qu'ils sont et rendre compte de cette réalité", a souligné M. El Yazami.

"Nous commençons par ce séminaire qui est destiné aux membres des commissions régionales avant de le développer de plusieurs manières", a tenu à préciser le président du CNDH.

Pour sa part, la directrice du bureau de MDI au Maroc, Intissar Rachdi, a fait savoir, dans une déclaration similaire, que cette convention entre le MDI et le CNDH vise à intégrer le concept de la diversité dans l'action du Conseil tant au niveau régional que national, mais aussi dans les stratégies de promotion des activités d'accès à l'information.

Cette convention porte aussi sur l'organisation de quatre tables rondes régionales sur la thématique des droits de l'Homme et leur relation avec les médias selon le contexte régional, a-t-elle dit.

Ces formations, a ajouté Mme Rachdi, ont pour but notamment d'aider les acteurs institutionnels et de la société civile à comprendre le principe de la diversité et à l'intégrer dans leur travail quotidien, en vue de plaider la cause des groupes minoritaires dans les médias de manière professionnelle et constructive.

De son côté, M. Carter a relevé que ces sessions de formation visent à munir les participants de techniques pratiques pour renforcer les relations avec les médias et développer des campagnes médiatiques en vue d'atteindre les objectifs escomptés et le public visé.

Elles ambitionnent ainsi, a-t-il ajouté, d'aider les participants, selon une approche méthodologique, à élaborer des plans médias réussis qui véhiculent des messages clairs, afin de renforcer la promotion de la diversité, de la non-discrimination et des droits des minorités.

Cette cérémonie de signature a été également marquée par le lancement de la première session de formation, de trois jours, au profit de membres des commissions régionales du CNDH. FG---COUV. MY.

MAP 281232 GMT avr 2014